

لندن أكبر بوابة للتمويل الإسلامي في أوروبا

الأوسط وجميع الدول حول العالم". وأشار إلى أن البنوك البريطانية وعلى رأسها شركة "ليويديز تي إس بي" مهدت الطريق للنظام المصرفي الإسلامي، عن طريق تقديم حسابات وقروض عقارية تتوافق مع الشريعة الإسلامية. وأوضح الوزير أن بعض الضرائب والتعديلات القانونية أدخلت في النظام المالي البريطاني لدعم وتنمية الإطار المالي الذي يتوافق مع الشريعة.



جوردن براون، وزير المالية البريطاني

وذكر براون أن العلاقات التي تربط بريطانيا مع العالم الإسلامي والعربي على وجه الخصوص تعرف نموا متواصلا، حيث شهدت السنوات الخمس الأخيرة زيادة حجم التبادل التجاري بين بريطانيا والعالم العربي بنسبة 16%، كما أن بريطانيا من أهم المستثمرين في المنطقة، حيث إنها أكبر مستثمر في عمان مثلا، بينما تعتبر ثاني أكبر مستثمر في السعودية. وشدد وزير الخزانة البريطاني على أن التبادل التجاري يقوي العلاقات بين البلدان، مشيرا إلى أن علاقة المملكة المتحدة بالعالم الإسلامي توصف عادة بالمضطربة، لكن هناك أوجه أخرى من التقاهم والتعاون لا يتم تسليط الضوء عليها. واستشهد في هذا السياق بحديث للنبي محمد صلى الله عليه وسلم «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» للتدليل على الترابط الاقتصادي العالمي.

وتعتبر العاصمة البريطانية حاليا واحدة من البوابات الرئيسية للتمويل الإسلامي في أوروبا وأكبرها لما لديها الآن عدد أكبر من البنوك تقدم خدمات مصرفية، موافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية. ووصف محمد عبد الباري الأمين العام لمجلس مسلمي بريطانيا المؤتمر بأنه "فرصة جيدة لإقامة علاقات تجارية أفضل بين بريطانيا والدول الإسلامية"، مشيرا إلى أهمية المؤتمر لتفعيل التبادل التجاري والاستثماري بين بريطانيا والدول الإسلامية.

تعهد جوردن براون وزير المالية البريطاني بجعل بلاده بوابة للتمويل والتجارة التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية. وجاء هذا القرار، الذي أعلنه براون في المؤتمر الذي عقد في لندن تحت عنوان " المؤتمر الإسلامي للتمويل والتجارة" في 14 من حزيران (يونيو) ولمدة يومين متتاليين، برعاية مجلس مسلمي بريطانيا، وبحضور عمدة لندن كين ليفينجستون ووزير الخارجية البريطاني السابق جاك سترو. وجاء المؤتمر لدعم وتعزيز وجود الجالية المسلمة الكبيرة في بريطانيا التي تربطها علاقات وثيقة بالعالم الإسلامي. وأشاد جوردن براون بدور البنك الإسلامي البريطاني وبنك الاستثمار الإسلامي الأوروبي بتطوير العمل المصرفي في بريطانيا، وأكد على إن هناك فرصا هائلة للاستثمار الإسلامي في بريطانيا، وعلى أهمية مساندة ودعم المراكز المالية الإسلامية التي ظهرت في منطقة الشرق الأوسط وآسيا . وقال براون في كلمته التي افتتح بها المؤتمر أنه "يمكن للندن أن تكون مكانا مناسباً لكافة الأسواق الناشئة؛ من الهند والصين إلى شرق أوروبا والشرق

قطر تتأهل لتكون أكبر مصدر للغاز المسال في العالم عام 2012



تتمتع دولة قطر بمخزون ضخم من الغاز الطبيعي يمثل نحو 15% من المخزون العالمي، حيث يعد حقل الشمال أكبر حقول الغاز الطبيعي الحر (غير المصاحب للنفط) في العالم مما يمكن قطر من انتهاز سياسة تقليل الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل والتوجه نحو تطوير الصناعات القائمة على الغاز مثل عمليات التسييل وتحويل الغاز إلى سوائل لإنتاج وقود الديزل النظيف والصناعات البتروكيمياوية، إضافة إلى كون الغاز أحد أهم مصادر الطاقة النظيفة الذي يسهم في تقليل التلوث البيئي. وقد كانت دولة قطر الرائدة في تصدير الغاز المسال عندما أطلقت من ميناء رأس لفان القطري قبل عقد من الزمن أول ناقلة محملة بالغاز الطبيعي المسال متجه إلى اليابان. وكانت القدرة الإنتاجية القطرية من الغاز الطبيعي المسال حينها لا تتجاوز 2.5 مليون طن سنوياً. وتتمتع دولة قطر الآن بطاقة إنتاجية لأكثر من 25 مليون طن سنوياً وتصدر قطر الغاز الطبيعي المسال إلى ثلاث قارات هي قارة آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، مما أهل دولة قطر لتكون أحد أبرز المنتجين في سوق الغاز الطبيعي العالمي.

ومن ضمن خططها الإستراتيجية لتنويع مصادر الدخل إلى جانب إنتاج وتصدير النفط ترمي دولة قطر إلى زيادة قدرتها الإنتاجية من الغاز الطبيعي السائل إلى 77 مليون طن سنوياً أو ما يعادل أكثر من 300 ألف برميل يوميا بحدود عام 2012، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية من الغاز السائل عن طريق تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة تعتمد التكنولوجيا الحديثة لتسييل الغاز إلى وقود نظيف. وإذا ما تمكنت قطر من تحقيق هذا النظرة الإستراتيجية من حيث الاستثمار والإنتاج فستكون عاصمة العالم في مشاريع تحويل الغاز الطبيعي إلى سوائل ووقود صديق للبيئة.

وتعد دولة قطر إحدى أهم الدول المستضيفة للاستثمار الأجنبي لما تتميز به من استقرار سياسي وأمني واجتماعي يجعلها بيئة جاذبة لرؤوس الأموال، الأمر الذي سيعود عليها بمزيد من الانتعاش الاقتصادي وتكريس عوائد الاستثمار بمشاريع الغاز الطبيعي إضافة إلى النفط لإنجاز أهداف التنمية الاقتصادية-الاجتماعية.

وإنطلاقاً من هذه الرؤية تفتح دولة قطر عدداً من المشاريع الجذابة للاستثمار في قطاع الطاقة والغاز، مدعومة بسياسة الشراكة القائمة على أساس اقتسام المخاطر والأرباح من خلال قوانين الاستثمار المرنة التي تتيح للشركات العالمية إقامة وإدارة أنشطتها التجارية على أساس مستقل دون الحاجة إلى وجود طرف محلي (كفيل محلي).

